وثيقة عامة

# تقييم المشروع الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب آسيا

يناير/كانون الثاني 2002
رقم الوثيقة : ASA 04/002/2002
التوزيع : الفروع/مجموعات التنسيق

## 1. المقدمة

تم إعداد هذا التقييم لمشروع منظمة العفو الدولية للمدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب آسيا، والذي جرى خلال شهري يوليو/تموز – أغسطس/آب 2001، عن طريق إجراء أبحاث حول المعلومات الحالية المتوافرة عن المشروع وتحليلها، وبناءً على نتائج استبيان صدر إلى مجموعة من المشاركين والمقابلات الهاتفية والشخصية مع المشاركين (بمن فيهم موظفو منظمة العفو الدولية)، فضلاً عن المعرفة الشخصية بالعديد من جوانب المشروع. و لم يتم القيام بزيارة ميدانية إلى الهند لأغراض هذا التقييم لأسباب تتعلق بالميزانية.

## 2. نبذة عن المشروع

باشر برنامج آسيا في الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية بتنفيذ المشروع الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب آسيا (ويشار إليه فيما يلي بكلمة المشروع) في منتصف العام 1998، وجرى تمويله من جانب الصندوق العالمي التابع لفرع المنظمة في هولندا. وجُمعت هذه الأموال وفقاً للمبادئ التوجيهية لجمع الأموال المعتمدة لدى منظمة العفو الدولية. وبدأ المشروع رسمياً في ديسمبر/كانون الأول 1998 ومُدد في العام 2000 حتى 31 مارس/آذار 2001.

ونبع المشروع من رغبة منظمة العفو الدولية في دعم أنشطة مجموعة واسعة من نشطاء حقوق الإنسان في الهند وسواها من دول جنوب آسيا، مع شعورها بالقلق إزاء حقيقة ازدياد تعرض أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان لمختلف أشكال الاعتداءات أو المضايقات. وبناء على ما تعلمته من تجربتها في قارات أخرى جرت فيها إقامة مشاريع مشابهة، أرادت منظمة العفو الدولية التركيز على المشاكل المعينة التي واجهها نشطاء حقوق الإنسان حتى يتسنى لها إقامة حملات تكفل إفساح المجال أمام النشطاء لإثارة بواعث قلقهم. ويستهدف المشروع إظهار شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة؛ وتسليط الضوء على المشاكل التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان، والقيام بحملات للدفاع عنهم ضد الاعتداءات والمضايقات؛ وجمع أشخاص من مختلف ولايات الهند، داخل مناطق الهند، ومن مختلف دول جنوب آسيا لمناقشة المشاكل المشتركة، وضمان تحول منظمة العفو الدولية إلى جزء "مفيد" من حركة حقوق الإنسان في الهند وزيادة التعاون بينهما.

وقد وظَّفت منظمة العفو الدولية منسقة لهذا المشروع – سيما ميسرا – باشرت عملها في نوفمبر/تشرين الثاني 1998. واستخدمتها المنظمة كمستشارة. وأُنشئ مكتب للمشروع في دلهي كمنطلق لتوزيع وثائق المنظمة وأُنشئ مركز أساسي للتوثيق.

وأمضت منسقة المشروع عدة أشهر في التحدث إلى مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان في مختلف أرجاء البلاد حول خطط منظمة العفو الدولية في جمع المدافعين عن حقوق الإنسان معاً في سلسلة من ورش العمل الإقليمية لبحث المصاعب المشتركة التي يواجهونها كمدافعين عن حقوق الإنسان، ولإعداد استراتيجيات للدعم. وتركزت المناقشات حول ما يجب أن تتضمنه جداول أعمال هذه الورش ومن يمكن دعوته لحضورها. وأقيمت ورش العمل الإقليمية الأربع خلال العام 1999 وشكلت ملتقى لأكثر من 300 مدافع عن حقوق الإنسان. وأُعدت خطط عمل في ختام كل ورشة عمل (باستثناء ورشة العمل الأولى التي أُقيمت في جايبور في مايو/أيار 1999 والتي كانت بعيدة عن الأضواء باعتبارها الأولى). وترد في تقرير منفصل معلومات تفصيلية حول المناقشات التي جرت في ورش العمل هذه مع نسخ من خطط العمل (رقم الوثيقة : ASA 04/01/00).

وفيما بعد أُقيمت ورشة عمل وطنية في دلهي في إبريل/نيسان 2000 دُعي إليها عدد من المشاركين في ورش العمل الإقليمية (المناطقية) لإعداد المناقشات والاستراتيجيات معاً. وقُدمت إلى الجلسة مكتملة النصاب مسودة توصيات أعدتها منظمة العفو الدولية بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان. وأُنجزت هذه التوصيات عقب مناقشتها وقدمتها منظمة العفو إلى الحكومة الهندية مع تقريرها البحثي حول المدافعين عن حقوق الإنسان (انظر أدناه). كذلك تم إنجاز خطة عمل وطنية استهدفت دعم أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان وتسهيلها. وتعهدت مختلف المنظمات بتنفيذ جوانب من خطة العمل هذه.

وأصدرت منظمة العفو الدولية في ختام ورشة العمل الوطنية تقريراً بحثياً حول المدافعين عن حقوق الإنسان عنوانه *اضطُهدوا بسبب تحديهم للظلم* (رقم الوثيقة : ASA 20/08/00). وأطلقت هذه المطبوعة تحركاً دولياً قام به أعضاء منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم لنشر الوعي على الصعيد الدولي بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في الهند ولتحقيق التضامن مع المدافعين مع حقوق الإنسان.

وأصدرت منظمة العفو الدولية عدداً من المناشدات نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان في سياق المشروع وقامت سيما ميسراً بتوزيعها مع عدة مناشدات أخرى على الذين شاركوا في ورش العمل. وتولى مشاركون آخرون توزيع هذه المناشدات على شبكاتهم. وبعث العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان برسائل تأييد إلى أفراد ومنظمات معرضين للتهديد في شتى أنحاء البلاد، وبرسائل مناشدة إلى السلطات نيابة عن هؤلاء.

وشاركت منسقة المشروع في عدد من المبادرات المحلية والوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وحضرت سلسلة من الاجتماعات حول حقوق الإنسان، وقدمت معلومات حول أنشطة منظمة العفو الدولية رداً على الاستفسارات. وتُرجمت مجموعة من مواد منظمة العفو الدولية وسواها من مواد حقوق الإنسان إلى الهندية وغيرها من اللغات الإقليمية كوسيلة لزيادة الوعي لدى النشطاء، على مستوى القاعدة، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ورداً على استبيان أرسلته منسقة المشروع في منتصف العام 2000، أبدى العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان اهتماماً بتعلم كيفية مساءلة الحكومة الهندية على الصعيد الدولي على انتهاكات حقوق الإنسان؛ وما الدور الذي

يمكن أن يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان في هذا الصدد، وكيف يمكن إرسال المعلومات إلى مختلف هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ورداً على هذا الطلب، جرى تنظيم خمس دورات تدريبية، تراوحت مددها بين 3 و4 أيام، وذلك بين 9 فبراير/شباط و7 إبريل/نيسان 2001.

ورغم أن المشروع يتمركز في الهند بشكل أساسي، إلا أنه استهدف نشر أنشطة دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في دول أخرى بجنوب آسيا. وحضر مدافعون عن حقوق الإنسان في بنغلادش ونيبال وسري لنكا مختلف ورش العمل التي أُقيمت في الهند. وإضافة إلى ذلك، أُقيمت أيضاً في سياق المشروع، ورش عمل للمدافعين عن حقوق الإنسان في كاتماندو في مارس/آذار 2000 وفي داكا في مارس/آذار 2001 بمساعدة منسقة المشروع وموظفي هيكلي منظمة العفو الدولية في نيبال وبنغلادش. وأُعدت خطط عمل نتيجة ورش العمل هذه. ومن المقرر إقامة ورشتي عمل في باكستان العام 2002.

## 3. التعليقات الواردة من المشاركين

في يوليو/تموز 2001، بعث مسؤول التقييم بحوالي 70 استبياناً بواسطة البريد العادي والإلكتروني إلى عدد من المشاركين الذين حضروا ورش العمل الإقليمية والوطنية التي أُقيمت في الهند. ونقدم فيما يلي ملخصاً للنتائج التي تم التوصل إليها بناء على الردود.

اعتبرت أغلبية المشاركين في الاستبيان الخاص بالتقييم أن ورش العمل الإقليمية هي الطريقة الأكثر فعالية لمعالجة المشاكل التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان. وبينما أشار بعضهم إلى أن إقامة ورش عمل موضوعية و/أو القيام بحملة وطنية يمكن أيضاً أن يعود بالفائدة، بيد أن العديدين أشاروا إلى أنهم يرحبون بإقامة ورش عمل إقليمية وليس وطنية. وكانت أهداف ورشة العمل واضحة لجميع المشاركين في الاستبيان تقريباً، وأبدى معظمهم رضاهم عن مضمون ورش العمل، وشعر معظمهم بأنه كانت هناك مجموعة تمثيلية من المشاركين.

وشعر أغلبية المشاركين في الاستبيان بأن ورش العمل الإقليمية سمحت لهم بتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والإسهام في المناقشات، والاطلاع على تجارب الزملاء في المضايقات والإلمام بالمعايير الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. لكن ما يقرب من نصف المشاركين فقط شعروا بأن ورش العمل أتاحت لهم الفرصة لإعداد استراتيجيات واقعية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

وأشار عدد من المشاركين في الاستبيان التقييمي إلى أنهم يعملون على تنفيذ أجزاء من خطط العمل الإقليمية. وأشار عدد أقل من ذلك بكثير إلى أنهم يعملون على تنفيذ أجزاء من خطة العمل الوطنية. لكن ساد لدى المشاركين شعور واضح بالإحباط إزاء انعدام الآليات المحسوسة لمتابعة جوانب خطة العمل. وتحدث عدة مشاركين عن الحاجة إلى تشكيل فريق للقيام بهذه المهمة، وأشاروا إلى أن ذلك يحتاج إلى موارد إضافية. وذكر عدد منهم بأنهم مشغلون كثيراً ولا يملكون الموارد الكافية لمتابعة جوانب خطة العمل.

وردً على الاستبيان التقييمي، شعرت أغلبية كبيرة بأنه كان من الواجب إجراء مناقشات لمتابعة جوانب معينة من خطط العمل الإقليمية. وشعرت أغلبية أقل من ذلك بقليل بأنه كان من الواجب تقديم موارد إلى أولئك الذين عرضوا متابعة أجزاء من الخطط. ولم يشعر ألا نصف المشاركين بوجوب تشكيل شبكة رسمية. وأُعطيت ردود مشابهة كثيراً فيما يتعلق بخطة العمل الوطنية.

وبينما أشار بضعة مشاركين ممن ردوا على الاستبيان إلى أن قضية المدافعين عن حقوق الإنسان ليست ذات أولوية، فإن عدة مشاركين ذكروا أنه ليس لديهم وقت ولا موارد كافية.

وأبدى المشاركون في الاستبيان التقييمي تأييداً ساحقاً في ردهم لتوزيع المناشدات نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان، مشيرين أيضاً إلى أن الأغلبية قامت بتحركات استناداً إلى هذه المناشدات وشعرت بأن المناشدات كانت فعالة. وعلق أحد المشاركين قائلاً : *"أود أن أثني على هذا الجزء من نشاط المتابعة. لقد كانت المناشدات الموزعة مفيدة وزاخرة جداً بالمعلومات كما أنها سمحت للمرء بفهم الأحداث التي تقع في مختلف أنحاء البلاد والتي لا تشير إليها وسائل الإعلام العامة، ليس هذا وحسب، بل أيضاً برؤية الأنماط والعلاقات في الأحداث التي تقع في مختلف أنحاء البلاد."* كذلك أشار جميع المشاركين في الاستبيان تقريباً إلى أنهم ظلوا على اتصال بالمشاركين في ورش العمل، وإلى أن الالتقاء بمجموعة واسعة من المدافعين عن حقوق الإنسان كان تجربة مفيدة عززت التضامن.

وبناء على الردود الواردة، يبدو أن المشروع بنى قدرة المشاركين على مواجهة الأخطار التي تتهدد أنشطتهم، ليس عن طريق الآليات أو الاستراتيجيات المحسوسة بقدر ما بناها من خلال تعزيز ثقة النشطاء على مستوى القاعدة بأنفسهم، وتشجيع التضامن فيما بينهم في شتى أنحاء البلاد، مما خفّف شعور العديد منهم بالعزلة.

ورداً على الاستبيان التقييمي، شعر أقل من نصف المشاركين في الاستبيان بقليل بأن المشروع أسهم في تقديم الدعم لهم و/أو لحركة حقوق الإنسان في منطقتهم المحلية؛ وشعر ثلثا المشاركين في الاستبيان بأن المشروع قدم إسهاماً في ولايتهم، وشعر عدد أقل من ذلك بأنه قدم إسهاماً في الهند ككل.

## 4. الإنجازات

### شبكة غير رسمية للمدافعين عن حقوق الإنسان

أُنشئت في الهند شبكة غير رسمية للمدافعين عن حقوق الإنسان، في مناطق معينة وفي شتى أنحاء البلاد على حد سواء. وجرى العديد من الاتصالات الجديدة بين المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن ضمنهم أولئك الموجودين في مناطق تشهد نزاعات وأخرى خالية من النـــزاعات، وهناك أدلة جيدة على ازدياد عدد الشبكات بين المدافعين عن حقوق الإنسان والتي تقدم دعماً وتعاوناً متبادلين حول قضايا فردية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون المضايقات وحول قضايا أخرى لحقوق الإنسان. وحضر عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان يصل إلى 300 ورش العمل الإقليمية، وحضر نحو 70 ورشة العمل الوطنية.

### نشر المعلومات عن طريق الشبكة

في ورشة العمل الوطنية، تولت منسقة مشروع منظمة العفو الدولية مسؤولية العمل بصفة مراكز معلومات وتوزيع للشبكة. وهناك أدلة على أن أغلبية هذه المنظمات عملت على توزيع المناشدات نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان، رغم أن بعضها لم تتوافر له الموارد للقيام بذلك. وشكلت قائمة المشاركين في ورش العمل الإقليمية والوطنية قائمة معارف يصل عددهم إلى 500 تقريباً، يحصلون على الخدمات من منسقة المشروع التي وزعت – بواسطة البريد الإلكتروني والعادي – مناشدات نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان. وأُرسل العديد من الرسائل إلى السلطات بناء على هذه المناشدات، وتولت منظمات أخرى مهمة توزيع المناشدات داخل الشبكات الإقليمية.

**مقابلة التحركات المحلية نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان بتحركات دولية**

اقترنت التحركات المحلية في حالات عديدة بتحركات دولية قامت بها منظمة العفو الدولية وسواها نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان. وفيما بعد أجرى عدد من المشاركين في ورش العمل اتصالات مباشرة مع منظمة العفو الدولية، حالما سمعوا بحادثة تتعلق بمضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان. وأتاح ذلك لمنظمة العفو الدولية القدرة على الرد برسالة موجهة إلى الحكومة أو بتحركات عاجلة. وتلقى فريق الأبحاث والحملات الخاصة بالهند عدة رسائل من المدافعين تشير إلى أن الحملات الدولية السريعة مقرونة بالحملات التي جرت على الصعيدين المحلي والوطني، كان لها وقع إيجابي على الأوضاع الفعلية.

**توزيع معلومات على المستوى الدولي حول المدافعين عن حقوق الإنسان**

أطلعت منظمة العفو الدولية منظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، فضلاً عن آليات الأمم المتحدة بمن فيها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان عقب تعيينها في العام 2000، على المعلومات المتعلقة بمعظم هذه الحالات.

**ازدياد تفاعل منظمة العفو الدولية مع الحركة الأوسع لحقوق الإنسان**

زاد المشروع من تفاعل منظمة العفو الدولية مع الحركة الأوسع لحقوق الإنسان في الهند ومكّن المنظمة من الاستماع إلى بواعث قلق الحركة ومن أن تكون أكثر استجابة للنشطاء على مستوى القاعدة. وزاد فريق الأبحاث والحملات الخاصة بالهند، ومقره في لندن، من الاتصالات التي يجريها بالشبكات زيادة كبيرة، وبخاصة في صفوف المنظمات الجماهيرية وتلك العاملة مع الداليت والأديفاسي والنساء.

**إنتاج نشرة تحدد الضمانات المتعلقة بالتوقيف والاعتقال**

طُبعت نشرة تحدد الضمانات المتعلقة بالتوقيف والاعتقال التي وضعتها المحكمة العليا في قضية دي. كيه باسو ضد ولاية غرب البنغال، وتُرجمت إلى الهندية والبنغالية والمانيبورية، ووُزعتها منسقة المشروع على نطاق واسع.

**توزيع المناشدات نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان**

وزعت منسقة المشروع والمشاركون في مختلف ورش العمل مناشدات نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان، وعمل المدافعون عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد بموجب العديد منها في إطار شبكة غير رسمية.

**تسليم الحكومة توصيات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان**

أُلقي الضوء على الحاجة إلى تعديل أو إلغاء القوانين التي يشيع استخدامها كثيراً في مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان "في التوصيات الخاصة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان" والتي تبنتها ورشة العمل الوطنية. كذلك جرى تسليط الضوء عليها في التقرير البحثي. وسلّمت منظمة العفو الدولية التوصيات إلى حكومة الهند، ووُزعت على جميع المشاركين. وتشير الردود على الاستبيان التقييمي إلى أن العديدين استخدموا التوصيات في عملهم.

**التخفيف من الإحساس بالعزلة بين المدافعين عن حقوق الإنسان**

أعرب عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان عن تقديرهم للدعم الذي قدمته ورش العمل لأنشطتهم وتخفيفها لشعورهم بالعزلة – وبخاصة بالنسبة للعاملين في مناطق النـــزاع المسلح.

**زيادة الوعي بقضية "المدافعين عن حقوق الإنسان"**

بدا أن هناك وعياً متزايداً بقضية "المدافعين عن حقوق الإنسان" كقضية معترف بها على الصعيد الدولي، بما في ذلك وجود إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان الصادر في العام 1998 والذي يمكن أن يقدم الدعم حتى على المستوى المحلي.

**خمس ورش عمل تدريبية حول الاتصال بآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة**

أقامت منظمة العفو الدولية سلسلة من خمس ورش عمل تدريبية للمدافعين عن حقوق الإنسان حول الاتصال بآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وذلك في الجزء الأول من العام 2001. وجاءت استجابة لحاجة أُلقي الضوء عليها في ورش العمل الإقليمية والوطنية.

**مشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان في الحملات الأوسع لحقوق الإنسان**

شارك فيما بعد العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان المشاركين في المشروع في حملات حقوق الإنسان بما فيها حملة لمناهضة التعذيب أطلقتها منظمة العفو الدولية في الهند في إطار حملتها العالمية. وتركزت هذه الحملة في ولايات تاميل نادو وغرب البنغال وأوتار برادش.

**التقرير البحثي حول أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان والحملة التالية**

أعدت منظمة العفو الدولية تقريراً بحثياً شاملاً حول أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في الهند. وشمل المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين بشأن المجموعة الكاملة من حقوق الإنسان المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستخدمه أعضاء المنظمة في الحملة الدولية لتسليط الضوء على المشاكل التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في الهند.

**الفهم الأوسع لمنظمة العفو الدولية**

وسَّع المشروع من فهم الناس لمنظمة العفو الدولية بإتاحة الفرصة للاتصال المتزايد بممثلي/مندوبي المنظمة والاطلاع على وثائقها. وزاد من فهم طريقة عمل المنظمة وأعطى الناس توقعات أكثر واقعية لما يمكنهم أن ينتظروه من المنظمة على صعيد الدعم.

**الروابط بين هياكل عضوية منظمة العفو الدولية والمدافعين عن حقوق الإنسان في نيبال وبنغلادش**

في دول جنوب آسيا الأخرى التي نُظمت فيها ورش عمل للمدافعين عن حقوق الإنسان (نيبال وبنغلادش) أقيمت صلات بين هياكل العضوية التابعة لمنظمة العفو الدولية وبين المدافعين عن حقوق الإنسان، رغم أن التأثير كان أكثر محدودية منه في حالة الهند. كذلك يجري التخطيط لإقامة روابط بين أعضاء المنظمة والمدافعين عن حقوق الإنسان في إطار اقتراح إقامة ورش عمل في باكستان.

خطة عمل في نيبال

في نيبال، أعد المشاركون في ورشة عمل للمدافعين عن حقوق الإنسان أُقيمت في مارس/آذار 2000 في كتماندو خطة عمل شاملة جداً. وهناك خطط لإقامة سلسلة من ورش العمل الأخرى للمدافعين عن حقوق الإنسان ستكون أكثر محلية وسينظمها هيكل نيبال.

**تبادل التجارب في بنغلادش**

في بنغلادش، استفاد المدافعون عن حقوق الإنسان من التلاقي وتبادل التجارب المشابهة ومن الاتصال بمنظمة العفو الدولية، غالباً للمرة الأولى. لكن عدم متابعة التوصيات أدى إلى الحد من التأثير بعيد المدى.

## 5. الدروس المستفادة

بينما شارك مسؤول التقييم أيضاً في تقييم جوانب المشروع التي تتعلق بالإدارة الداخلية للمشروع والتخطيط له داخل منظمة العفو الدولية، فإن النقاط التالية تعكس الدروس الرئيسية المستفادة فيما يتعلق بالجوانب الخارجية للمشروع.

**دعم المدافعين عن حقوق الإنسان : الإمكانيات والوسائل والموارد**

طرح المشروع، عبر ورش العمل، مجموعة من الإمكانيات المتعلقة بوسائل دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في الهند، بدءاً من شبكات الحملات مروراً بالتدريب وانتهاء بمبادرات بناء القدرات. ورغم أنه طوال مدة المشروع، شددت منظمة العفو الدولية على أنها موجودة كوسيط وأنها لا تستطيع الاضطلاع إلا بدور محدود في تنفيذ أية مقترحات، إلا أنه كانت هناك مبالغة في تقدير قدرة المشاركين على تنفيذ مبادرات لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (نظراً للطبيعة الملحة لقضايا حقوق الإنسان التي يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان بشأنها). كذلك كانت هناك مبالغة في تقدير الموارد الضرورية لمتابعة المبادرات المقترحة.

**متابعة غير كافية**

لم تبصر النور بعض الآليات المحسوسة للدعم والتي جرى اقتراحها في سياق ورش العمل مثل تقديم التدريب على حقوق الإنسان والتدريب شبه القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان، ووضع آلية لتبادل الخبرات والمعلومات القانونية. ويكمن حل هذه المشكلة في متابعة أكثر نشاطاً من جانب منظمة العفو الدولية كان يمكن أن تتضمن تنظيم اجتماعات متابعة أو تقديم الدعم في تأمين الأموال اللازمة للمبادرات أو البحث في مكان آخر حالما يمكن التأكد من أن منظمة معينة لا تستطيع القبول بالعمل الإضافي. وكما تبين، لم تتمتع منسقة المشروع بقدرة كافية على متابعة خطط العمل التي أُعدت في ورش العمل الإقليمية والوطنية، لأنه بعد كل ورشة انهمكت المنسقة في التحضير للورشة التالية. وقد وُزعت خطط العمل هذه على جميع المشاركين مع تشجيعهم على متابعتها، لكن يبدو أنه لم تجر في الواقع متابعة تُذكر. وبذلت المنسقة بعض المحاولات لمتابعة خطة العمل الوطنية، لكنها وجدت أن المشاركين لم يستجيبوا لها.

**عدم متابعة ورش العمل التدريبية**

جاءت إقامة ورش العمل التدريبية حول الاتصال بآليات الأمم المتحدة في نهاية المشروع استجابة لحاجة استُشفت خلال ورش العمل الإقليمية والوطنية وأُعطيت الأولوية كجزء من المرحلة الثانية للمشروع. بيد أن حقيقة عدم إقامة

ورش العمل التدريبية حتى نهاية المشروع أدت إلى عدم متابعتها، رغم حقيقة أن العديد من المشاركين رأوا أن هناك حاجة إلى المزيد من التدريب.

**صعوبة في نقل رسالة واضحة إلى الحكومات ووسائل الإعلام تتعلق بالمضايقات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان**

واجهت منظمة العفو الدولية بعض الصعوبة في نقل رسالة واضحة إلى الحكومات ووسائل الإعلام بشكل خاص تتعلق بالمضايقات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان عندما تكون الانتهاكات الفعلية لحقوق الإنسان خفية ومعقدة في أغلب الأحيان عوضاً عن أن تكون واضحة وجازمة، أو يرتكبها أفراد أو جهات غير تابعة للدولة بدعم ضمني من الدولة عوضاً عن أن ترتكبها الدولية مباشرة. وتبين أن هناك صعوبة في نقل قضايا مثل دور الفساد والاستغلال ومشاكل مثل تقديم دعاوى جنائية كيدية، في رسائل للحملات تتضمن ما قل ودل من الكلام.

**انعدام الدعم لإنشاء شبكة رسمية للمدافعين عن حقوق الإنسان**

في حين أنه تم في مناطق أخرى من العالم، نتيجة تنفيذ مشاريع مشابهة أدارتها منظمة العفو الدولية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، إقامة شبكات رسمية للمدافعين عن حقوق الإنسان، إلا أنه بدا واضحاً في الهند عدم وجود دعم لإنشاء شبكة رسمية. وعوضاً عن ذلك أُنشئت شبكة غير رسمية، من دون هيكل جامد أو عضوية، يمكن أن تتصرف بطريقة مرنة في الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان عند الضرورة. ونظراً للقدرة المحدودة للعديد من المشاركين في ورش العمل على القيام بأنشطة إضافية بسبب انعدام الموارد، بدا واضحاً أنه سيكون من الصعب للغاية إنشاء شبكة رسمية تعني ضمنياً مشاركة نشطة ومتواصلة لأعضائها.

**عدم إنشاء شبكات في نيبال أو بنغلادش**

لم يتم إنشاء شبكات في نيبال أو بنغلادش. ففي نيبال، تضمنت إحدى التوصيات "وجوب مبادرة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى إنشاء شبكات على المستويات المحلية والوطنية والدولية لتقديم الدعم إلى المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر والتضامن معهم." لكن لم يجر المزيد من المناقشات حول ما يعني ذلك عملياً. ففي بنغلادش اشتملت التوصيات الخاصة "بإنشاء الشبكات" على "تشكيل شبكة قوية لمنظمات حقوق الإنسان." بيد أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول تشكيل منتدى في ورشة العمل، حيث اتُخذت مواقف سياسية متطرفة مما جعل تشكيل شبكة غير ممكن.

**عدم توافر قدرة كافية على تحقيق التفاعل الإقليمي**

سعى المشروع في بالأساس ليس فقط إلى تشجيع إقامة شبكات دعم داخل دول منطقة جنوب آسيا، بل أيضاً عبر المنطقة. ورغم أن مشاركين من دول أخرى في جنوب آسيا حضروا بعض ورش العمل التي أُقيمت في الهند، إلا أن المشروع كان يفتقر إلى القدرة على التشجيع النشط للتفاعل عبر المنطقة. وكانت مهمة العمل بشأن مشروع على مستوى البلاد كافية لشخص واحد، ومن الضروري توفير المزيد من الموارد أو فترة زمنية أطول من أجل توسيعه إلى أكثر من ذلك.

**أهمية الشفافية والشمولية**

لا يمكن لمنظمة العفو الدولية أن تأمل بإرضاء العديد من الشرائح المتنوعة داخل حركة حقوق الإنسان في البلاد. لكن منسقة المشروع حاولت العمل على توسيع شمولية المشروع إلى أكبر حد ممكن وإضفاء الشفافية على عمله. ومن الواضح أن حركة حقوق الإنسان ثمَّنت هذه المحاولة.

**حاجة منظمة العفو الدولية إلى التفاعل مع الحركة الواسعة لحقوق الإنسان**

تعلمت منظمة العفو الدولية الكثير حول العمل مع الحركة الأوسع لحقوق الإنسان عبر هذا المشروع. واستطاع مندوبو منظمة العفو الدولية الذين حضروا ورش العمل الاستماع مباشرة إلى بواعث قلق المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين بشأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومناقشة الكيفية التي تستطيع فيها منظمة العفو الدولية تقديم الدعم لهم (ضمن صلاحياتها). وسلط ذلك الضوء على حاجة المنظمة إلى التفاعل مع الحركة الأوسع لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتحديد جوانب التعاون والدعم، وإبداء التزامها الواضح بعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة من خلال تقديم الدعم إلى المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين بشأن جميع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

## 6. المتابعة/التوصيات

ما زالت أوضاع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في الهند تثير قلق بالغاً لدى منظمة العفو الدولية، مع استمرار وصول حالات التهديد وغيرها من الأشكال الأكثر خطورة للمضايقة إلى مسامع المنظمة. وخلال سير المشروع، وقعت اعتداءات عديدة على المدافعين عن حقوق الإنسان، وانتُهجت سياسات مركزية وعلى صعيد حكومات الولايات أثَّرت مباشرة على قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على القيام بأنشطتهم. وهي ما زالت مستمرة. وسمح وجود المشروع لمنظمة العفو الدولية القيام بعمليات كسب تأييد أكثر فعالية لدى الحكومات الأخرى حول هذه القضايا بتقديم أمثلة محسوسة على تعرض المدافعين لحقوق الإنسان للاعتداءات وبتعبئة المنظمات داخل الهند لمعارضة هذه السياسات.

ورغم أن المشروع توقف الآن، إلا أن منظمة العفو الدولية تواصل الالتزام بدعم المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم في الهند وعلى المستوى الدولي. وستواصل منظمة العفو الدولية إصدار تحركات عاجلة والقيام بتحركات نضالية أخرى نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للتهديد. وستُوزَّع هذه التحركات بمساعدة الشبكة غير الرسمية التي أُنشئت خلال تنفيذ المشروع. وقد أُدرجت أسماء جميع المشاركين في المشروع على القائمة البريدية لمنظمة العفو الدولية، ولذا سيتلقون جميع التقارير وتحركات الحملات التي تصدرها المنظمة بشأن الهند. كذلك ستواصل المنظمة إرسال المعلومات التي تعتقد أنها مفيدة للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما فيها وثائق الأمم المتحدة، من خلال قائمتها البريدية.

وأتاح المشروع لمنظمة العفو الدولية فتح مكتب في دلهي بات واقعياً مركزاً توثيقياً. ويحتوي المكتب (الذي أصبح الآن مكتب مؤسسة منظمة العفو الدولية في الهند) مواد حول العضوية ونشرة مصممة خصيصاً للهند حول منظمة العفو الدولية ونشرات عامة حول المنظمة ووثائق المنظمة ومواد حول الحملات وبيانات صحفية. وتأمل المنظمة بإقامة المزيد من مراكز التوثيق التي يمكن استخدامها من جانب المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي إطار عملية التقييم، قدَّم مسؤول التقييم توصيات مختلفة إلى منظمة العفو الدولية لضمان مواصلة وتعزيز أنشطة دعم حركة حقوق الإنسان في الهند إضافة إلى الهيئات القائمة حالياً (فريق الأبحاث والحملات الخاص بالهند في لندن وموظفو منظمة العفو الدولية في دلهي). وبالطبع سيتوقف تنفيذ هذه التوصيات عن موارد الحركة وأولوياتها، نظراً للطبيعة العالمية لمنظمة العفو الدولية. وإضافة إلى ذلك، طرح المشاركون في الاستبيان عدة أفكار حول العمل المستقبلي الذي تقوم به المنظمة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. ويجري توزيعها على فريق الأبحاث والحملات الخاص بالهند وعلى هيكل المنظمة في الهند لإدراجها في المناقشات المستقبلية حول الاستراتيجية.

ومع تعيين موظفين في هيكل الهند تحت مظلة مؤسسة منظمة العفو الدولية في الهند لتنمية عضوية المنظمة وحضور المنظمة على صعيد الحملات داخل البلاد، تعطي المنظمة مؤشراً على التزامها بالعمل عن كثب مع حركة حقوق الإنسان. وسيسعى أعضاء المنظمة في الهند إلى العمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان وتقديم الدعم لهم. وقد سبق القيام بحملات لمناهضة التعذيب في إطار الحملة العالمية للمنظمة بالتعاون مع مجموعة واسعة من المدافعين عن حقوق الإنسان في تاميل نادو وغرب البنغال. ومن القضايا الرئيسية في هذه الحملة قضية "الإفلات من العقاب" التي اعتبرها المدافعون عن حقوق الإنسان في سياق المشروع عقبة رئيسية تقف في طريق عملهم. وإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يؤسس العمل الخاص بنشر الوعي بحقوق الإنسان في صفوف الجماعات المستضعفة (المحرومة) على الاتصالات التي أجرتها منظمة العفو الدولية عن طريق المشروع. وقد سبق إعداد بعض المبادرات في إطار حملة مناهضة التعذيب من جانب هيكل المنظمة في الهند وفريق الأبحاث والحملات الخاص بالهند. بما في ذلك برنامج لإقامة مسرح الشوارع للترويج للحق في عدم التعرض للتعذيب وإنتاج "بطاقة حقوق" سيتم توزيعها على جماعات الداليت والأديفاسي.